

محضر لجنة الأمن والدفاع

جلسة عدد 11

• تاريخ الاجتماع: الاثنين 22 جويلية 2019

• جدول الأعمال:

الاستماع الى السيد وزير الدفاع الوطن حول الوضع الأمني بالبلاد ومدى التقدم في تنفيذ ميزانية الوزارة وموضوع الموفق الاداري العسكري.

• الحضور:

❖ الحاضرون: 12

❖ المتغيبون : 00

❖ المعتذرون: 07

رفع الجلسة: 15 و20دقيقة بعد الظهر

افتتاح الجلسة: 12 و45 دقيقة

عقدت لجنة الأمن والدفاع جلسة يوم الاثنين 22 جويلية 2019 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير الدفاع الوطني للتداول حول الوضع الأمني بالبلاد ومدى التقدم في تنفيذ ميزانية الوزارة وموضوع الموقف الإداري العسكري. في بداية الجلسة، قام السيد الوزير بتشخيص الوضع الأمني الداخلي للبلاد الذي اتسم حسب قوله بالاستقرار النسبي من خلال تراجع وتيرة التحركات الاحتجاجية والاعتصامات، ونجاح تأمين كل المواعيد والمحطات الكبرى على غرار تأمين الموسم السياحي والامتحانات والانتخابات البلدية وغيرهم. وذلك بعد القضاء على أبرز قيادي الجماعات الإرهابية المتحصنة بالمرتفعات الغربية خلال شهري مارس وماي 2019 .

وأضاف أنه رغم هذه النجاحات المسجلة في مجال محاربة الإرهاب، فإنه لم يقع القضاء نهائيا على هذه الآفة حيث لا تزال جيوب الإرهاب في بعض المرتفعات الغربية للبلاد وبعض الخلايا النائمة الناشطة مع تواصل تسجيل تواطؤ بعض المتساكنين من خلال توفير الدعم اللوجستي للإرهابيين.

وبهذه المناسبة قام السيد الوزير بتعداد الأحداث الأخيرة حيث تم يوم 19 جوان توقيف خمسة اشخاص بجبل مغيلة داخل منطقة العمليات العسكرية المغلقة بصدد رصد تحركات التشكيلات العسكرية وبحوزتهم كمية من المواد الغذائية والاعراض المشبوهة، وفي يوم 27 جوان تم تبادل اطلاق النار بين عنصر عسكري مكلف بتأمين محطة الارسال الاذاعي والتلفزي بقفصة وبين ارهابيين، وفي نفس اليوم تم تسجيل قيام ارهابيين بتفجير نفسيهما وسط العاصمة، وفي الثاني من جويلية الجاري قام ارهابي بتفجير نفسه بحي الانطلاقة بعد محاصرته.

لكن ولئن كانت التهديدات بالمرتفعات ما تزال جديدة، فقد أفاد السيد وزير الدفاع الوطني أن الوضع على الحدود يعدّ تحت السيطرة وذلك نظرا للإجراءات الامنية المتخذة والمدعّمة بمنظومة المراقبة الالكترونية بالشريط الحدودي الجنوبي الشرقي والساتر الترابي .

أما عن الوضع الاقليمي، فقد أشار السيد الوزير الى أن الوضع الأمني على الحدود التونسية الليبية تحت السيطرة مؤكّدا تواصل حياد تونس في علاقتها بالنزاع الليبي، وأنها على نفس المسافة من الأطراف المتنازعة وأضاف أن تونس تبارك جميع المبادرات الرامية الى الحل السلمي حتى تستعيد ليبيا امنها واستقرارها وتعيد بناء مؤسساتها. أما في ما يتعلق بالجزائر، شدّد السيد الوزير على استمرارية التعاون التونسي الجزائري من خلال تنفيذ برامج التعاون الثنائي المشترك، وتبادل المعلومات والتنسيق لتنفيذ عمليات ميدانية متزامنة في مجال مكافحة الارهاب.

كما أشار وزير الدفاع الوطني الى أهمية المجهودات التي تبذلها المؤسسة العسكرية بالتعاون مع قوات الأمن الداخلي لتوفير مراقبة دائمة للمعابر الحدودية لتأمين الحدود والتصدي للتهريب. وفي هذا الخصوص تم تدشين منظومة المراقبة الالكترونية للحدود الجنوبية الشرقية راس الجدير - الذهبية في أفريل الماضي التي ساهمت في مزيد احكام المراقبة والسيطرة على الشريط الحدودي والتصدي لعمليات التسلل والتهريب بنسبة ناهزت الخمس وتسعين بالمائة .

وفي ذات السياق تم ،حسب قوله، خلال النصف الاول من السنة الجارية احباط اكثر من 300 عملية تهريب وايقاف اكثر من خمس مائة مجتازا من اصول افريقية واغلبهم من الجنسية الإرتيرية والسودانية، كما تم حجز 200 معدة دارجة وكميات كبيرة من المحروقات والبضائع فضلا عن حجز 88 كلغ من الذهب و987 كلغ من القنب الهندي وبعض الاسلحة الحربية وأسلحة الصيد وذخيرتها وبلغت القيمة الجمالية لهذا المحجوز حوالي 40 مليون دينار. كما تم إحباط 31 محاولة وإغاثة 230 شخصا تونسيون وأجانب من طرف وحدات جيش البحر في إطار الهجرة غير الشرعية .

هذا وقدّم وزير الدفاع الوطني بسطة عن عمليات التنسيق المشترك والوثيق بين المؤسستين العسكرية والأمنية في اطار تقييم الاوضاع الامنية، ووضع خطط استباقية لتأمين المواعيد والمحطات الكبرى والتصدي لكل المخاطر والتهديدات الارهابية التي قد تستهدف مقومات الدولة والمنشآت الحيوية للبلاد. وذكر الوزير ان الوحدات العسكرية تواصل المساهمة في حفظ النظام وتأمين الموسم السياحي بالتنسيق الوثيق مع قوات الامن الداخلي كما يتواصل تأمين 70 نقطة من منشآت حساسة ومواقع انتاج للطاقة بالعاصمة وداخل الجمهورية.

وأضاف أنه تم منذ غرة جوان 2019 وضع وسائل بشرية ولوجستية من شاحنات ووسائل جوية معدة لإطفاء الحرائق على أهبة التدخل لإطفاء الحرائق عند الطلب، وتساهم المؤسسة العسكرية حاليا في تأمين موسم الحصاد بتسخير 30 شاحنة عسكرية لنقل محاصيل صابة الحبوب لفائدة الديوان الوطني للحبوب ووضع فضاءات للخبز على ذمتها .

من جهة أخرى تطرق الوزير للصعوبات التي تعترض الوزارة، وأوضح أنه بالرغم من أن ميزانية وزارة الدفاع قد سجلت تطورا بنسبة 31% من الاعتمادات المرصودة سنة 2019 فهذا لا ينفي وجود عديد الاشكاليات أهمّها الديون المتخلّدة لدى الوزارة والتي بلغت قيمتها 180 ألف دينار لدى البنوك. وأوضح أن مردّ هذه الديون يعود إلى

التراكمات السابقة و المتعلقة بالمجهود الاستثنائي لمكافحة الارهاب. وبيّن ان المطلوب هو رصد اعتمادات اضافية في صورة وجود ميزانية تكميلية او اخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند النظر في ميزانية 2020.

ومن بين النقائص التي تعاني منها المؤسسة العسكرية والتي استرعت انتباه النواب تلك المتعلقة بالميزانية المخصصة يوميا لتوفير ثلاث وجبات يتناولها العسكري والتي تبلغ 3400 مليون فقط.

كما أكد السيد الوزير في ذات السياق، على الانعكاسات الخطيرة لهذه الصعوبات المالية التي تحول في بعض الحالات دون توفير قطع الغيار والصيانة الملائمة للمعدات العسكرية، مشيرا الى أنه تم تخصيص ثلاث طائرات هليكوبتر وعدد من السيارات رباعية الدفع لتأمين قطع الغيار. ووضّح بأن تواصل العمل بهذه الوتيرة سيكون له تأثيره على جاهزية المؤسسة العسكرية. وطالب بأهمية دعم هذه المؤسسة خاصة في ظل التحديات الوطنية و الاقليمية الراهنة.

على اثر ذلك، أحال السيد وزير الدفاع الوطني الكلمة الى مستشار بالوزارة مكلف بملف الموفق الإداري العسكري، والذي قام بتقديم توضيحات عديدة حول هذه الخطّة، وبيّن أن هذه التجربة تندرج في اطار الاستئناس بالتجارب المقارنة والعمل على ارساء تمثي ديمقراطي بالمؤسسة العسكرية.

وأشار المتدخّل إلى أن الهدف من إحداث الموفق الإداري العسكري هو الانصات إلى مشاغل العسكريين ومساعدتهم على تذليل الصعوبات وإيجاد حلول صُلحية قبل اللجوء إلى القضاء.

وفي تفاعلهم، ثمّن النواب المجهودات التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني و تطرق بعض الأعضاء إلى تواطئ بعض المواطنين مع الارهابيين، وعن امكانية توفير مساكن لهم كحل لهذه الظاهرة .

كما أثار بعض النواب عدد من النقاط تهم بالأساس مشروع قانون الخدمة العسكرية وتطوير منظومة التكوين المهني وانفتاح المؤسسة العسكرية على الجامعات في مجال البحث العملي. إضافة الى موضوع التصنيع العسكري والتمويل الذاتي للمؤسسة العسكرية.

ومن جهة اخرى استعرض بعض النواب مشاكل المراكز الحدودية المتقدمة وتساءلوا عن وجود اجراءات خاصة في علاقة بالإمكانيات الضعيفة والأوضاع الصعبة في هذه المراكز. وطالبوا ببرامج تنمية خصوصية للشريط الحدودي على غرار ما تمّ "بالمحدث" و"رأس جدير".

وفي اجابته على مختلف هذه التساؤلات أفاد السيد الوزير أن تواطى بعض السكان يعود الى علاقات عائلية مع الارهابيين أو مصالح مادية أو الى احساس بالخوف و هو ما عملت الوزارة على الحد منه بتحويل سفوح الجبال الى مقاسم لفائدة المتساكنين تتمثل في مساكن وزياتين وهذا في اطار برنامج التعاون مع وزارة أملاك الدولة. وفي ردّه عن السؤال المتعلق بالخدمة العسكرية ،بيّن السيد وزير الدفاع الوطني أن الخدمة العسكرية واجب على جميع المواطنين والمواطنات و أن المؤسسة العسكرية بصدد العمل على إعداد مشروع قانون في الغرض يأخذ بعين الاعتبار النقص الشكليه الموجودة في نسخته الأولى وأن الوزارة في انتظار ملاحظات بقيّة الوزارات في هذا الخصوص.

وأضاف أن الوزارة تعمل على ايجاد حلول لتحسين طاقة الاستيعاب التي تقدّر اليوم ب 80 ألف . وتسعى الى تذليل الصعوبات حتى تتمكّن من توفير بنية تحتية تستوعب الفتيات الراغبات في القيام بالخدمة الوطنية . أما بالنسبة للتكوين المهني، فقد أجاب السيد الوزير أن المؤسسة لديها عشرة مراكز للتكوين المهني وأنه سيتم فتح مركز جديد سنة 2020. وأشاد بالقدرة التشغيلية العالية لخريجي هذه المراكز التي تعمل المؤسسة العسكرية على مزيد دعمها وتحسينها. وارتأى وجوبية التنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل في هذا الخصوص. أما فيما يتعلّق بمجال البحث العلمي، أفاد السيد وزير الدفاع أن الوزارة بصدد الانفتاح على محيطها الخارجي وذلك عبر اتفاقيات مع الجامعات ومدارس المهندسين.

وفي موضوع التصنيع العسكري، أوضح السيد الوزير بأن الوزارة تعمل على ايجاد طريقة مجدية في هذا الاطار. وتعقيا عن طلب توجه به بعض النواب والمتمثل في تنمية المناطق الغربية لضمان توطين المتساكنين بها وعدم تركها للإرهابيين، عبّر وزير الدفاع الوطني ان أفضل طريقة لتأمين البلاد هي المواطن نفسه لذلك لا بد من توفير ظروف عيش لاثقة بالمواطنين ،علاوة على ضرورة تحفيز العسكريين العاملين في المناطق الوعرة وفي الصحراء وفي المراكز الحدودية المتقدمة.

وفي خاتمة اللقاء تقدم رئيس اللجنة بجملة من المقترحات تتمثل في بعث تقارير مكتوبة دورية الى اللجنة المختصة بالبرلمان حول نشاط الوزارة من أجل ضمان نجاعة المتابعة، كما اقترح بأن يتم عقد جلسة تحكيم بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية صلب البرلمان بهدف التوفيق بين الوزارات المعنية ووزارة المالية لتفادي الصعوبات المتعلقة بالميزانية والتقريب بين وجهات النظر.

مقررة اللجنة

الخنساء بن حراث

رئيس اللجنة

عبد اللطيف المكي